ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

قضايا "الحوار الوطني"
محددات ورؤى إصلاحية

2022
العدد (41)
السنة الثالثة
ecss.com.eg

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال، او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

تقديرات مصرية

قضايا "الحوار الوطني".. محددات ورؤى إصلاحية

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

تقديرات مصرية

إصـــدار شـهـري

السـنة الثالثة - العدد (41) - يونيو 2022

المحتويات

08 الافتتاحية: الحوار الوطني في مصر.. من أين ينطلق؟
د. عبد المنعم سعيد

10 فتح المجال العام.. معايير الدمج والاستبعاد
د. جمال عبد الجواد

14 إشكاليات الحوار حول مكافحة الإرهاب والتطرف
د. دلال محمود

18 متطلبات أساسية لتحسين ملف حقوق الإنسان
أ. عزت إبراهيم

22 أولويات مشتركة لتفعيل دور المجتمع المدني
د. أيمن عبد الوهاب

28 مقاربة مقترحة لفهم تحولات الكتلة الشبابية
أ. سمير مرقص

34 دور الدولة الاقتصادي وعلاقته بالقطاع الخاص
أ. مجدي صبحي

38 عجز الموازنة وتنسيق السياسات المالية والنقدية
أ. عبد الفتاح الجبالي

46 البورصة المصرية.. الأزمة ومقترحات التطوير
د. مدحت نافع

54 مستقبل السياسة الزراعية في ظل الأزمات العالمية
د. أشرف كمال عباس

60 نحو إصلاحات ضرورية لقطاع الطاقة البديلة
د. أحمد سلطان

66 خبرات ومحددات فاعلية إدارة الحوار الوطني
د. حسن أبو طالب

74 مؤشرات أساسية حول قضايا اقتصادية واجتماعية
هبة زين

4 أولويات مشتركة لتفعيل دور المجتمع المدني

د. أيمن السيد عبد الوهاب

نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الخبير في شئون المجتمع المدني

تمثل الدعوة المفتوحة للحوار الوطني في مصر التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي، فرصة وقوة دفع لاستعراض الرؤى والأفكار وبناء التوافقات المجتمعية والسياسية تجاه العلاقة الارتباطية والجامعة بين الدولة والمجتمع، وفي القلب منها المواطن. واتساقًا مع تلك الفرصة، تظهر أهمية طرح قضية المجتمع المدني المصري وما اكتنفه من تشوّه وضعف انعكس بوضوح على منظومة قيمه ومسئولياته وأدواره، حتى إنه يصعب القول إنّ لدينا مجتمعًا مدنيًا مصريًا، ولكن هناك تنظيمات أهلية وبعض ملامح لمجتمع مدني.

أولاً- قضايا المجتمع المدني

يمكن رصد عددٍ من القضايا والتساؤلات التي تحتاج أن تأخذ سبيلها إلى الحوار الوطني حول المجتمع المدني، من أبرزها ما يلي:

- تحديد المفهوم: إذ إن ثمة أهمية لتحديد المقصود بمفهوم المجتمع المدني، وحدود اختزال البعض له في العمل الأهلي، وتحديدًا في الجمعيات الأهلية، دون أن يمتد المقصود إلى باقي مكونات المجتمع المدني، مثل: التعاونيات، والنقابات المهنية والعمالية، والحركات الاجتماعية، ونوادي هيئات التدريس بالجامعات، والنوادي الرياضية والاجتماعية، ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية، والغرف التجارية والصناعية وجمعيات رجال الأعمال، والمنظمات الدفاعية والتنموية، ومراكز حقوق الإنسان، ومراكز الفكر والبحوث والدراسات، والحركات الصوفية، وغيرها من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية التي لا تهدف إلى الربح.

- أهمية هذا التحديد تتجاوز رسم الخريطة المعرفية للمجتمع المدني، وطبيعة قيمه وأدواره ومسئولياته، وحجم إسهامه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، إلى تجاوز الخلط في الأدوار والمسئوليات، بالقدر الذي زاد من أزمة الثقة بين الدولة وبعض مكونات المجتمع المدني، فضلاً عن عدم وضوح الأدوار والمسئوليات بين المكونات والفاعلين في المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، الأحزاب السياسية ليست من المجتمع المدني، كما أن الحركات الاحتجاجية التي تلجأ إلى العنف وتتجاوز القانون ليست من المجتمع المدني، كما أن ثمة فارقًا بين التنظيمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني (التي تتكون من عناصر قوى مجتمعية لا تصب بالضرورة في إطار القوى المدنية) من جانب، والقوى المدنية من جانب ثانٍ.

- تقييم التجربة: ثمة أهمية لدراسة تجربة المجتمع المدني وتقييم مرحلة الانطلاق له منذ التسعينيات وحتى الآن، وذلك لاستخلاص الدروس والنتائج التي فرضتها سمات ضعف المجتمع المدني المصري، وأخلّت بكثير من أدواره ومسئولياته وقيمه بالقدر الذي جعل بعض منظماته تكون سببًا في زيادة المشاكل والخلل الذي أصاب المجتمع المصري، وليس سبيلاً إلى حل تلك المشاكل أو مواجهة الاختلالات. هنا، يمكن الإشارة إلى بعض القضايا المجتمعية مثل: التطرف، والتعصب، والموقف من المرأة (العنف ضد المرأة، والزواج المبكر، والختان)، والزيادة السكانية.

- رؤية الأدوار: وهي تتركز في رؤيتين أساسيتين لأدوار المجتمع المدني، الأولى وهي قديمة وممتدة حتى الآن حول الاعتماد على الجمعيات الأهلية الذي يُمثل القطاع الأكبر من تنظيمات العمل الأهلي في توفير "الأمن الاجتماعي"، من خلال الاستناد للدور الخيري والرعائي والخدمي. أما الرؤية الثانية، فتبدو جنينية وتحتاج إلى وقت وتدرج وتراكم من أجل بناء صياغة لتفعيل باقي مكونات وتنظيمات المجتمع المدني لمواجهة الاختلالات المجتمعية، ومتطلبات التنمية المستدامة، والانتقال إلى التنمية الإنسانية.

- المنهاج الحكومي يبدو مستندًا إلى الرؤية الأولى، مع ميل انتقائي لبعض مكونات الرؤية الثانية (تفعيل ملف حقوق الإنسان، والتعاونيات الزراعية). فقد أعلن رئيس الجمهورية عام 2022 عامًا للمجتمع المدني، وتم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وإعادة تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان، ومن قبله إصدار القانون الجديد 149 لعام 2019 ولائحته التنفيذية، وتنامي الخطاب الرسمي الداعم للنهج التشاركي في مجالات التنمية، وخاصة المبادرات الرئاسية المتعلقة بحياة كريمة (تنمية القرية المصرية، وتنمية الأسرة المصرية، وغيرها).

- هنا، فإن السؤال المطروح: هل يمكن للحوار الوطني أن يمثل انطلاقة لصياغة جديدة لتفعيل المجتمع المدني ومنظماته وفق رؤية أعمق مفادها زيادة الرهان عليه كشريك فاعل في تنفيذ الأجندة الوطنية، ودعم مقومات الدولة الوطنية، أم أننا أمام صياغة جديدة لرؤية وفلسفة ومنهاج عمل حاكم للعلاقة بين الدولة وأحد مكونات العمل الأهلي الرئيسية (الجمعيات الأهلية)؟.

- التكلفة والعائد: إذ كيف يمكن حساب التكلفة السياسية والعائد الاقتصادي والاجتماعي لعدم تفعيل مكونات المجتمع المدني كلها، والاعتماد فقط على النمط الخيري والرعائي والخدمي، وتحديدًا الجمعيات الأهلية والنقابات، الأمر

الـذي سـاهم فـي اسـتمرار ضعـف أدوار المجتمـع المدنـي، ومـن ثـمّ معانـاة المجتمـع والدولـة مـن ذلـك الضعـف، وهـو مـا يتجلـى فـي التالـي:

- أسـهم الاعتمـاد علـى الخدمـات والعمـل الخيـري بدرجـة أكبـر مـن الـدور التوعـوي والتنمـوي فـي دعـم مفهـوم الأمـن الاجتماعـي، لكنـه فـي المقابـل زاد مـن أنمـاط التوظيـف الدينـي والسياسـي داخـل الجمعيـات الأهليـة والنقابـات، وأسـهم أيضًـا فـي اختـراق قـوى الإسـلام السياسـي لهـذه التنظيمـات الأهليـة.

- بـروز فجـوة الثقـة وتبايـن الإدراك لـلأدوار، وتتجسـد هـذه الإشـكالية بشـكل واضـح فـي الإدراك المتبايـن للقطاعـات الثلاثـة (الحكومـي، والخـاص، والأهلـي) لـلأدوار والمسـئوليات، فالحكومـة تنظـر إلـى المجتمـع المدنـي والتنظيمـات الأهليـة علـى كونهـا امتـدادًا وأداة مـن أدواتهـا، فـي حيـن تنظـر للقطـاع الخـاص مـن منظـور المسـئولية الاجتماعيـة وقصـوره فـي تأديتهـا بالقـدر المطلـوب بعـد لجـوء المنظمـات التـي أسسـها غالبيـة رجـال أعمـال لمنافسـة الجمعيـات الأهليـة علـى التمويـل والميـل للأعمـال الخيريـة لكسـب المكانـة الاجتماعيـة والتوظيـف السياسـي، بينمـا يفضـل القطـاع الخـاص التعامـل مـع القطـاع الأهلـي مـن خـلال الحكومـة، والمنافسـة علـى التمويـل الأجنبـي، فيمـا يمثـل القطـاع الأهلـي الطـرف الأضعـف فـي معادلـة التعـاون بيـن القطاعـات الثلاثـة.

- التوظيـف الدولـي لملـف حقـوق الإنسـان، حيـث تظـل المنظمـات الحقوقيـة تمثـل إحـدى الإشـكاليات الكبـرى التـي تحـول دون تفعيـل أدوار المجتمـع المدنـي المصـري علـى أسـس حقوقيـة. فبغـض النظـر عـن طبيعـة النشـاط الـذي تقـوم بـه التنظيمـات الأهليـة، فمـن الضـروري أن تسـتند كافـة الأنشـطة والبرامـج التـي تقـوم بهـا المنظمـات الأهليـة إلـى النمـط الحقوقـي. لكـن تظـل هنـاك مجموعـة مـن القضايـا الواجـب مناقشـتها بصراحـة ووضـوح، حتـى يمكـن تجـاوز هـذه العقبـة، منهـا: اعتمـاد المنظمـات الحقوقيـة علـى التمويـل الأجنبـي، والتدخـل الدولـي المرتبـط بتسـييس القضايـا الحقوقيـة، وتحديـد متطلبـات المحافظـة علـى الأمـن القومـي، واسـتمرار الطابـع النخبـوي للعمـل الحقوقـي، وضعـف انتشـار الثقافـة الحقوقيـة. وهنـا، يمكـن للمجلـس القومـي لحقـوق الإنسـان أن يكـون هـو المظلـة الراعيـة للمنظمـات الحقوقيـة.

- فاعليـة المجتمـع المدنـي ليسـت بالقانـون فقـط، حيـث إن العلاقـة بيـن النـص والتطبيـق تمثـل إشـكالية ممتـدة ربمـا لا تقتصـر علـى قانـون الجمعيـات الأهليـة، لأنهـا ترتبـط بميـراث تاريخـي، وتوافقـات مجتمعيـة، وخبـرات إداريـة ومؤسسـية، وسـياقات اقتصاديـة واجتماعيـة وثقافيـة وسياسـية، تجعـل مـن انتقائيـة التطبيـق، وإلزامياتـه، والتفسـيرات المتعـددة، سـبيلاً للتعامـل مـع القانـون، ومحـددًا لمقومـات العمـل الأهلـي. ومـن هنـا يمكـن الإشـارة إلـى عـددٍ مـن الملاحظـات التـي تحـد مـن الفاعليـة والتأثيـر، منهـا:

- يُمثل ضعف الأطر المؤسسية والهياكل الإدارية والميل للأعمال الخيرية والمساعدات الاجتماعية قيودًا أمام الحديث عن إمكانية أن يوفر القانون وحده نقلة نوعية داعمة للمنظمات الأهلية ومحفزًا لأجندتها التنموية الحقوقية.

- أن الحديث عن فرص تعزيز النهج التشاركي بين الدولة والقطاع الأهلي بدون التوافق على خطواته يحد من فاعلية هذا النهج، الذي يجب أن يبدأ من التخطيط، وأن يشمل بناء قدرات ومهارات غالبية تلك المنظمات، بحيث تتعمق أدواتها التنموية.

- ثمة أهمية للعمل على تفعيل آليات مواجهة اختلالات التوظيف السياسي للمنظومة الحقوقية، والتوظيف الديني للعمل الأهلي وعلاقتهما بالأمن القومي المصري.

ثانيا- آليات بناء الرؤية المشتركة

من المهم في إطار الحوار الوطني أن يتم تفعيل وإعادة تنظيم المجتمع المدني، عبر مراحل وامتداد زمني محدد يتم من خلالها ربط عملية التنظيم والتفعيل بالأجندة التنموية الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار أن التغيير الاجتماعي والثقافي المرتبط بالموروث الاجتماعي والعادات والتقاليد يأخذ الكثير من الوقت ويحتاج إلى سياسات دافعة لهذا التغيير. من هذا المنطلق، يمكن الإشارة إلى عدد من الأولويات التي يمكن أن يتضمنها الحوار:

- انطلاقًا من النموذج التنموي الذي تتبناه الدولة ودعم سياسات الدولة الوطنية، يجب إعادة صياغة كافة القوانين والتشريعات المرتبطة بمكونات المجتمع المدني، بحيث تشكل منظومة متكاملة للأدوار والمسئوليات في تنفيذ السياسات العامة. ويمكن التركيز مرحليًا على زيادة المكون التنموي للجمعيات الأهلية وإعادة تفعيل التعاونيات، وجمعيات حماية المستهلك، والجمعيات الإغاثية، وجمعيات رجال الأعمال، والغرفة التجارية والصناعية، ومراكز الشباب.

- تفعيل العلاقة بين المجلس القومي لحقوق الإنسان بعد تشكيله الأخير، والمنظمات الحقوقية، بحيث يمثل جهة ومظلة للمنظمات الحقوقية في دعمها وتدريبها، وتوفير بعض التمويل ولو بشكل غير مباشر.

- العمل على ربط الاحتياجات التنموية بمنظومة الحقوق حتى يمكن توسيع المنظور لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ولا تقتصر على السياسي، ومن ثم يمكن دعم وجود منظمات تنموية كبيرة وقادرة على أن تكون داعمة وموجهة للكثير من المنظمات ومحددة للأولويات والاحتياجات، كما يمكن التوسع في منظمات حقوق المستهلك والمنظمات الإغاثية لتتوافق مع الاحتياجات الجديدة للمجتمع.

- تحفيز مفهوم التنمية بالمشاركة كفلسفة حاكمة للعلاقة بين القطاعات الثلاثة (الأهلي، والحكومي، والخاص)، وبالقدر الذي يساعد على زيادة المكون التنموي في برامج وأنشطة التنظيمات الأهلية، وفي الشراكة مع القطاع الخاص والقطاع الحكومي، ويساهم في اجتذاب الشباب، وتفعيل المنهاج الحقوقي التنموي للفئات المهمشة، ويرسخ مفهوم المواطنة الفعالة.

- بناء قاعدة بيانات ومعلومات حول حجم الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للتنظيمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني حتى يمكن تحديد أنماط ومجال المشاركة، وبالتالي يمكن الوقوف على حجم الاختلالات على مستوى التوزيع الجغرافي ومجالات العمل. فعلى سبيل المثال، فإن تحديد حجم الإسهام والقدرات التي يقدمها القطاع الأهلي في مجال الخدمات الصحية

كان واضحًا فيه استثناء أزمة كورونا، لكنّ درجة التعاون والتنسيق مع القطاع الصحي الحكومي الذي تحمل العبء الأكبر لم تكن كافية، ولم تصب في زيادة درجة الفاعلية والكفاءة التي كان يمكن أن تتوافر في حالة وجود أدوات تنسيق بين المنظومة الصحية الحكومية والأهلية، وربطها بمنظومة واحدة، فضلاً عن أنها كشفت عدم وجود منظمات إغاثة (باستثناء الهلال الأحمر).

- التعاونيات وإن كان يُنظر إليها على أنها أقرب للجمعيات القاعدية التي تُلبي الاحتياجات المباشرة للمواطنين وتقدم الخدمات، فإن المطلوب حاليًا أن تتسع النظرة إلى البعد التنموي، وربما تمثل بعض التعديلات الخاصة بقانون التعاونيات (قانون 204 لعام 2014، وتعديل بعض مواد قانون التعاون الزراعي 122 لعام 1981) خطوة في هذا الاتجاه. وتجدر الإشارة إلى أنّ خريطة التعاونيات تتوزع على خمسة أنماط هي: 6682 جمعية تعاونية زراعية، و2846 جمعية تعاونية إسكانية، و2527 جمعية تعاونية استهلاكية، و453 جمعية تعاونية إنتاجية، و100 جمعية تعاونية للثروة المائية. كما أنّ هناك نحو ثمانية قوانين صدرت منذ الثمانينيات وحتى 2014 تحكم التعاونيات ولكنها كانت تعبر عن سياق اقتصادي واجتماعي وثقافي مختلف، وهو ما يتطلب بالتبعية إعادة النظر في دور التعاونيات، وخاصة تلك المرتبطة بالتصدير والاستثمار، وربطها بمفهوم التنمية بالمشاركة مع كافة تنظيمات ومنظمات المجتمع المدني.

- تفرض أجندة المجتمع المدني وعلاقتها بزيادة الاهتمام بالمكونين التنموي والتوعوي أهمية إعادة صياغة بعض جوانب الأجندة وأولوياتها والتي يأتي في مقدمتها: التصدي لمظاهر التطرف الديني وغير الديني، والعمل على عزلها اجتماعيًا. فالتطرف أيًا كانت أشكاله أو اتجاهاته

يُضعف الدولة، ويخلخل أركان المجتمع ونسيجه الاجتماعي. كما يجب أن تضم الأجندة التصدي لمظاهر خطيرة على المجتمع المصري تواجه العديد من شرائحه، منها: الفجوة الجيلية التي تنعكس بوضوح في تباين الرؤية للدولة والمجتمع والسلطة والهوية والوطن، وكذلك تنامي مظاهر شبابية مثل: التمرد على العادات والتقاليد، والإلحاد، والارتكان لأفكار العولمة، وغير ذلك من الأفكار والسلوكيات التي يصعب تصور أنها سوف تساعد على تقوية البنيان الاجتماعي للمجتمع المصري، وهو ما يتطلب سياسات ثقافية وتعليمية وأدوارًا تكاملية بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

ختامًا، يجب التأكيد على أهمية التكامل بين منظمات المجتمع الأهلي ومنظمات المجتمع المدني باعتباره أمرًا حتميًا لتعزيز المشاركة المجتمعية وتنظيمها وتفعيل مكوناتها بالقدر الذي يعظم من قدرات الدولة على تنفيذ خططها التنموية والإصلاحية، فالمنظمات الأهلية تمثل الإطار القاعدي والأفقي للمجتمع، نظرًا لما تعبر عنه عملية تكوينها وأدوارها الرعائية والخيرية البسيطة، وما تحمله من قيم تكامل وتضامن. وبالتالي، تبقى أدوار ومنظمات المجتمع المدني في طابعها ووظائفها وقيمها ممثلة للإطار الرأسي للمجتمع والمخترق لكل شرائحه وفئاته.

فالوظائف المتعددة للمجتمع المدني تتطلب وعيًا مجتمعيًا ونخبويًا، وتبلور إرادة قادرة على إعادة تنظيم مكونات المجتمع المدني بالقدر الذي يمكّنه من لعب أدواره بفاعلية، وتقليل تكلفة سمات ضعفه وهشاشته. بمعنى أدق، إنّ فرصة الحوار الوطني تساعد على التشخيص الدقيق لمواطن القوة والضعف التي يشهدها المجتمع وما تتطلبه عملية الإسراع بمعدلات التنمية، وهو ما يتطلب زيادة القدرة على امتصاص التأثيرات السلبية التي أخذت سبيلها إلى المجتمع كركيزة للتقدم وبناء المستقبل، كما أن مواجهة مشكلات مثل: الفقر، والأمية، والبيروقراطية، والفردية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء مجتمع عصري؛ تتطلب جميعها شراكة ومشاركة بين كافة أركان الدولة، وتتطلب أيضًا حدوث قدر كبير من التنسيق القائم على التوافق وتوزيع الأدوار بين كافة الأطراف والقوى السياسية والمجتمعية، واستيعاب التكوينات الاجتماعية المختلفة، وقبل ذلك كله تنمية الوعي بمتطلبات بناء الدولة الحديثة.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر

/ecsstudies